المحاضرة الرابعة :

آليات التشغيل:

نعتمد في دراستنا لسوق العمل وتنتهي بتحليل كل من متغير الطلب والعرض الخاص بموضوع سوق العمل ، بحيث يعبر عن المؤسسة الاقتصادية التي هي في حالة نشاط وتفاعل بين عامل الطلب والعرض، والمقصود به انه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها ، ويمثل الطلب على العمل او الجهود المطلوبة والمقدمة من قبل أصحاب المؤسسات ويقابل ذلك جرا يدفع للعامل كقيمة للجهد المبذول في انجاز ذلك العمل ، بمعنى طلب ارباب العمل لخدمات العمل ، اما عرض العمل فهو يشير الى عدد القوى العاملة الراغبة في العمل بمعنى انه يصدر عن العمال الراغبين في العمل (الرغبة في العمل) مع توفر الاستعداد والقابلية على العمل .

وكما ذكر سابقا فانه هذه العوامل التي يتأثر بها حجم السوق نجد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية كحجم السكان والتركيبة الديمغرافية من حيث الجنس والسن والتكوين.

كما ان عنصر طلب العمل يتأثر بمجموعة من العوامل كنوع النشاط الاقتصادي للفرد والإمكانات الذاتية من قدرات وإرادة وتكوين الموظفة والمتبعة في عملية الإنتاج، إضافة الى ذلك نجد عوامل لها دور في ذلك منها:

1- **درجة التطور والتخلف الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.**
2- **التغيرات التي تطرأ على حجم الدخل الفردي والكلي ومعدلات الأسعار.**
3- **السياسة الاقتصادية التبعة من قبل الدولة.**

ذلك ان كل المتغيرات المتصلة والمؤثرة في عرض العمل والطلب عليه ليست ثابتة بل هي في حركة دائمة ومستمرة في الزمان والمكان إضافة الى تشريعات العمل الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين، فهو بدوره يعمل على التأثير في سوق العمل ويسعى الى تنظيمه من أخرى، ويتجسد ذلك اكثر من خلال الدور الذي تقوم به الهيئات والمؤسسات العمومية عن طريق تدخلات أجهزة التفتيش التي تراقب السوق، وخاصة من جانب:

1- **علاقات العمل المجودة.**
2- **تقديم المعلومات والاحصائيات حول واقع التشغيل بصفة عامة.**

مع العلم ان هناك واقع اخر يتعلق بما يسمى بالسوق غير الرسمي الذي يشكل تحديا اخر على مفتشية العمل يتطلب من مواجهته ومحاربته من خلال الخرجات الميدانية والمراقبة الدائمة من قبل مفتشية العمل.

فالنشاط الاقتصادي لأي بلد لا يكون منتظما في كل الحالات بل يسوده أيضا نوع من الفوضى النسبية حتى ولو تعلق الامر بالسوق الرسمي حيث نجد مجموعة من الافراد يمثلون قوة من العمل تنشط ضمن العمل غير المصرح به.